

الحماية القانونية لحق الزوجين في خصوصية المراسلات الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي

Legal protection of the right spouses to private correspondence via social networking sites

يسرى بولقواس^{1*}، المركز الجامعي بريكة، الجزائر ، yousra.boulakouas@cu-barika.dz ،
مخبر آفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة

تاريخ قبول المقال: 2025/05/16

تاريخ إرسال المقال: 2025/01/08

الملخص:

تعد الرابطة الزوجية علاقة قانونية بين الزوج والزوجة من خلال إبرام عقد قانوني بعد توافر مجموعة من الشروط الشكلية والموضوعية للزواج، يترتب عليها جملة من الحقوق والواجبات بين الطرفين، وهذا العقد ينشأ مشاركة بين الزوجين في العديد من المسائل الأسرية المعيشية، غير أن هذه المشاركة لا تتجاوز حدود الخصوصية لكل زوج في حماية مراسلاته الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في إطار حماية حرمة الحياة الخاصة، وهو ما أثر في عدم إثبات العديد من الجرائم التي تقع في حق أحد الزوجين. **الكلمات المفتاحية:** الرابطة الزوجية، مواقع التواصل الاجتماعي، تجسس، حماية، خيانة

Abstract: A marital bond is a legal relationship between a husband and wife through the conclusion of a legal contract after the availability of a set of formal and objective conditions for marriage, which entails a set of rights and duties between the parties. this contract creates participation between the spouses in many household matters, but this participation does not exceed the privacy limits of each husband. in protecting his private correspondence via social networking sites in the framework of protecting the inviolability of private life, which affected the failure to prove many crimes against one of the spouses.

Key words : marital bond, social networking sites, spying, protection, betrayal

المقدمة:

إن من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام أغلب الديانات السماوية والتنظيمات القانونية، هو موضوع الأسرة لما له من أهمية بالغة في بناء المجتمع، وتتشكل الأسرة من علاقة تربط بين الزوج والزوجة مبنية على المودة والرحمة والمعاملة بالمعروف والالتزام المتبادل وهو ما ورد في قوله تعالى: "ومن آياته ان خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة"¹

إن قدسية هذه العلاقة الزوجية ودورها في بناء الأسرة والمجتمع هي التي دفعت العديد من التنظيمات القانونية الإسلامية إلى تنظيم هذه العلاقة بناء على ما نص عليه ديننا الحنيف، فوفقا لقانون الأسرة الجزائري لا يتم إبرام العقد إلا بعد توافر الشروط الموضوعية والمتمثل في حضور الولي، الشاهدين، الصداق، الأهلية، الخلو من الموانع الشرعية، بالإضافة الى الشروط الشكلية الضرورية لإبرام العقد.

لقيام هذه العلاقة الزوجية لابد من تبادل مجموعة من الالتزامات والحقوق المتبادلة بين الطرفين، وهي مبنية بالآيات القرآنية والنصوص القانونية، وهو ما يخلق نوع من المشاركة بين الطرفين.

تعد خصوصية العلاقة الزوجية من الحقوق الواجب التستر عليها بين الزوجين، لذلك يترتب على الطرفين كتم ما يحدث بينهما، وإذا كان لزوم إفشاء أمر معين يجب استشارة الطرف الثاني حتى لا يقع تعدي على هذه الخصوصية، ففي العديد من الحالات الطبية المتعلقة بمنع الانجاب نجد أن سبب في ذلك أحد الزوجين وهذا الأمر يعد شيء خصوصي جدا، لذلك يتطلب إفشائه اعلام الطرف الثاني.

إن الولوج لأحد مواقع التواصل الاجتماعي يتطلب امتلاك حساب خاص في الموقع له رقم سري لا يعلمه إلا المستخدم لهذا الحساب، ونظرا لمشاركة الزوجين لنفس المنزل فقد يكونان يستعملان نفس الاجهزة الالكترونية، مما يسهل عملية اختراق الحساب ومعرفة الرقم السري والاطلاع أو التجسس على المعلومات السرية والمراسلات الخاصة لأحد الزوجين، وهو ما يؤثر سلبا على العلاقة الزوجية، وقد يكون ذلك سببا في معرفة مسائل قد تؤدي إلى اكتشاف الخيانة الزوجية.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

¹ - سورة الروم، الآية 21.

إلى أي حد تعد حماية خصوصية المراسلات عبر مواقع التواصل الاجتماعي حقا مضمونا للزوجين؟.

وهي الإشكالية التي سنعالجها بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع البحث ومن خلال وصف العلاقة وذكر حقوق وواجبات الزوجين وغير ذلك من متعلقات هذه الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعلاقة الزوجية

تعد العلاقة الزوجية من أسمى العلاقات في المجتمع لما لها من قدسية وتأثير في بناء مجتمع سليم، فكلما كانت بنية هذه العلاقة سليمة ومبنية على أسس صحيحة كلما كان تأثيرها ناجع في إنتاج مجتمع سليم، ولمعرفة أسس هذه العلاقة لأبد من معرفة تعريف هذه العلاقة سواء من الناحية الفقهية أو من الناحية القانونية، ثم معرفة الحقوق والواجبات بين الزوجين وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المحور.

المطلب الأول: تعريف الرابطة الزوجية:

هناك العديد من التعريفات للرابطة الزوجية، كالتعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي والتعريف القانوني، غير أننا سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى التعريف الفقهي، و التعريف القانوني.

الفرع الأول: التعريف الفقهي

وفقا للعديد من آراء الفقهاء فإن الرابطة الزوجية هي عقد يفيد حل الاستمتاع كل من العاقدین بالآخر على الوجه المشروع².

لقد اختلف الفقهاء في تعريف الرابطة الزوجية، ولعل ذلك راجع إلى تعدد المذاهب، ففي المذهب الحنفي الزواج عقد يفيد ملك المتعة قصد، أما في المذهب الشافعي فهو عقد يبيح الوطء، وفي المذهب المالكي هو عقد للمتعة بأدمية، أما المذهب الحنابلي هو عقد يفسر لفظ النكاح والتزويج، مما سبق يمكن تعريف الرابطة الزوجية بأنه عقد يتم بين رجل وامرأة تحل له شرعا ولهم حق الاستمتاع³.

²- فارس محمد عمران، الزواج العرفي " وصور أخرى للزواج غير رسمي"، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000، ص12.

³- ريماء زهير، الزواج العرفي وطرق إثباته، رسالة دكتوراه، تخصص قانون أسرة، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011، ص13.

إذن الرابطة الزوجية هو العقد الذي يحل حق الاستمتاع بين الزوجين، ويضفي الطابع الشرعي للعلاقة، وإن تعدد الآراء ووجهات النظر إلى أن الإسلام أقر بأن شرعية الرابطة الزوجية، تكون متى توافرت الشروط المتمثلة في عقد هذا القران بحضور ولي الزوجة، وشاهدين، والصدّاق، وأن لا يكونا في إحدى حالات المنع الشرعية كأن تكون المرأة المراد الاقتران بها لم تتم العدة سواء عدة وفاة الزوج أو عدة الطلاق فلا يجوز الزواج بها حتى تتم العدة، كما لا يجوز الزواج بالمحصنة والتي طلقها زوجها ثلاث ما لم تتزوج بغيره حتى تحل له، كما لا يجوز الجمع بين الأختين أو بين المرأة وعمتها أو خالتها كما لا يجوز زواج المسلمة بغير المسلم، وغيرها من الموانع المؤبدة والمؤقتة.

الفرع الثاني: التعريف القانوني

عرف المشرع الجزائري الرابطة الزوجية في نص المادة 4 من قانون الأسرة الجزائري⁴، من خلال هذا التعريف نجد بأن المشرع الجزائري قد تضمن الجانب الشرعي للزواج والجانب الاجتماعي، حيث أنه جاء جامع لكل عنصر، حيث حدد ركن الزواج والمتمثل في الرضا، وحدد أسس الشرعية لقيام الرابطة والمتمثل في تحصين الزوجين وقيام العلاقة على أساس المودة والرحمة وهما المصطلحين الواردين في سورة الروم الآية رقم 21 السابق ذكرها، وعليه يمكن القول أو الجزم بأن المشرع الجزائري قد أصاب في تعريف الرابطة الزوجية.

المطلب الثاني: حقوق وواجبات الزوجين:

تنظم الرابطة الزوجية بمجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين، وقد نظمها المشرع ضمن قانون الأسرة، وهو ما سنتطرق له من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: حقوق الزوجين.

نصت المادة 36 من قانون الأسرة الجزائري⁵، على جملة من الحقوق المقررة في المادة السابق ذكرها:⁶

1- المحافظة على الرابطة الزوجية وواجبات الحياة الزوجية

2- المعاشرة بالمعروف وتبادل الاحترام والمودة والرحمة

⁴ - القانون رقم 84-11، المؤرخ في 09 جوان 1984، الجريدة الرسمية، العدد 24، المؤرخة في 12 جوان 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فيفري 2005 .

⁵ - المصدر نفسه

⁶ - للاستزادة اطلع على نظرية عتيق، الحقوق الزوجية بعد التعديل قانون الأسرة 2005 بين الاسترشاد بالعرف والمواءمة التشريعية، مجلة البحث القانوني والسياسي، المجلد 3، العدد 1، 2018، ص-ص 31-53.

- 3- التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم
- 4- التشاور في تسيير شؤون الأسرة وتباعد الولادات
- 5- حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر وأقاربه واحترامهم وزيارتهم
- 6- المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقربين وبالحسنى والمعروف
- 7- زيارة كل منهما لأبويه وأقاربه واستضافتهم بالمعروف

الفرع الثاني: الواجبات الزوجية

إن أداء هذه الواجبات يعزز العلاقة الزوجية ويجعلها مبنية على مبادئ قيمة توفر الحماية للحياة الشخصية للزوجين وللرابطة الزوجية، والواجبات تكون متبادلة بين الزوجين، وقد ضمنها ضمن حقوق وواجبات الزوجين المنصوص عليها في المادة السالف ذكرها، ولم يستثني المشرع في ذلك أي طرف عن الالتزام بالواجبات المقررة عليه لصالح الآخر، فهي إن كانت حق للزوجة فهو واجب للزوج، وإن كان حق للزوج فهو واجب على الزوجة وهكذا.

المبحث الثاني: انعكاسات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على كيان الاسرة والعلاقات الزوجية.

إن عصر التكنولوجيا أصبح يتطلب استعمال العديد من الوسائل لمواكبة أحدث التطورات الحاصلة في عالم التواصل عن بعد والعالم الافتراضي الذي أصبح يغزو العديد من المجتمعات، ويؤثر إما سلباً أو إيجاباً في المجتمع، فأصبح العديد من أفراد المجتمع يستخدم مختلف مواقع التواصل الاجتماعي للتواصل فهو يقرب البعيد ويضعه خلف شاشة هاتفك المحمول ويبسط العديد من التعاملات، وبما أن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع فإن تأثير الأول سينطلق منها ويؤثر عليها كما أن هذه الوسائل لها تأثير كبير على العلاقة الزوجية وهو ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث

المطلب الأول: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأسرة

إن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من طرف أفراد الأسرة يلعب دورا في إحداث العزلة الاجتماعية داخل النسق الأسري والتي أصبحت من الظواهر الاجتماعية الأكثر انتشارا في معظم المجتمعات حيث تقاوم حجمها وخطورتها التي تهدد الكيان الأسري والبناء الاجتماعي⁷.

حيث قد يلغي الانشغال الشديد بمواقع التواصل الاجتماعي عن التواصل الاسري كعدم الاجتماع لتناول الغداء أو حضور المناسبات الأسرية، مما قد يؤدي إلى عدم التواصل الشخصي البصري بين أفراد الأسرة الواحدة، مما يدفعنا لتطرق لدراسة تأثير مواقع التواصل على الطفل في طور النمو، وعلى البالغين بصفة عامة

الفرع الأول: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأطفال

تظهر خطورة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من طرف الأطفال في الإدمان على هذه المواقع مما يؤدي الى التأثير على صحتهم العقلية والنفسية والتأثر بتصرفات قد تغير من هويتهم وبالتالي تغير هوية المجتمع بصفة كاملة⁸

غير ان الاستعمال الجيد والمراقبة من طرف الوالدين قد تؤدي إلى نتائج جيدة لاستعمال الطفل لوسائل التواصل الاجتماعي.

الفرع الثاني: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على البالغين

إن الاستعمال المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي بصفة عامة وخاصة على فئة الشباب يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية والتي تؤثر على الصحة النفسية والعقلية وعلى الصحة الجسدية وانخفاض التركيز مما يؤثر على التعليم والتعلم وانخفاض الأداء، وكما يؤثر على التواصل الاجتماعي وعلى العلاقات الشخصية، ومن أخطر هذه الآثار السلبية هو زيادة العنف والسلوك الاجرامي.

بناء على ما سبق يمكن القول بأن لمواقع التواصل الاجتماعي تأثير سلبي على الاسرة من الناحية الاجتماعية، غير أنها لديها العديد من الجوانب الإيجابية كالمساهمة في توعية وتثقيف المستخدم حيث توجد

⁷ -روحاي محمد، رحوي بلحسين عبابسية، علاقة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بالعزلة الاجتماعية داخل الاسرة الجزائرية من وجهة نظر الوالدين (دراسة ميدانية على عينة من أسر مدينة النورية)، مجلة المعيار، المجلد 14، العدد02، 2023، ص1014

⁸ - رشيد بكاي، محمد كروم، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الصحة النفسية والاجتماعية للطفل، مجلة التمكين الاجتماعي، العدد01، 2019، ص 49.

العديد من المواقع التي تحتوي على العديد من المعلومات المفيدة والتي يمكن أن تساهم في تحسين جانب من جوانب الحياة الأسرية.

المطلب الثاني: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقة الزوجية

إن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من طرف الزوجين يؤثر على التواصل الشخصي بينهما، وكما يؤدي إلى تدهور علاقتهما نتيجة انشغالهم بالواقع الافتراضي وانعزالهم، مما يؤدي إلى تدهور العلاقة الحقيقية بما في ذلك الرابطة الزوجية⁹

أو التقصير في أداء الواجبات المقررة وتوفير الحقوق، ذلك أن الولوج في العالم الافتراضي قد يلهي أحد الزوجين عن ذلك، وسنتطرق الى تأثير هذه الاستخدام لمواقع التواصل الاجتماعي على الزوجة والزوج كل على حدا فيما يلي:

الفرع الأول: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الزوجة

إن الاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي من طرف الزوجة أولاً يؤثر على التزاماتها اتجاه زوجها وأولادها بالإضافة الى إمكانية نشر خصوصيات وتضيع الوقت وزيادة إمكانية ارتكاب الخيانة الزوجية بسبب طول استخدام هذه المواقع وغياب القيم وضياح المودة والرحمة، وهو ما يؤدي الى الطلاق النفسي¹⁰ ، ثم الطلاق الفعلي سواء كان طلاق تعسفي او عن طريق الخلع او عن طريق الطلاق للضرر .

الفرع الثاني: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الزوج

إن نفس الآثار السلبية التي تؤثر على الزوجة تؤثر على الزوج وتؤدي الى نفس النتائج، إذن يمكن القول بأن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الرابطة الزوجية تأثير سلبي، قد يؤدي إلى حدوث فتور وتدهور وقد يؤدي إلى فك الرابطة الزوجية، ومع ذلك فلمواقع التواصل الاجتماعي دور في تثقيف الزوجين وتطوير من علاقتهما وتثقيف أنفسهم بالاطلاع على ما يفيد علاقتهما، وفي الأخير يمكن القول بأن تكنولوجيا مفيدة في

⁹-اسمى بقال، عبلة محرز، العلاقة بين استخدام التواصل الاجتماعي والحياة الزوجية (دراسة ميدانية بمدينة وهران- الجزائر)، مجلة التربية والصحة النفسية، المجلد الثامن، العدد1، جامعة الجزائر، 2022، ص106.

¹⁰ - سليم مجلخ، وليد بشيشي، حمزة بعلي، أثار شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية، المؤتمر العلمي الدولي: الأنترنت وقضايا المجتمع، يومي 05 و06 نوفمبر، عمان، 2018، ص9-10.

يد من يحسن استخدامها، فالعديد من المجموعات النسائية عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي خاصة تليقرا تشجع على حفظ القرآن وختمه بالأحكام والتجويد.

المبحث الثالث: الحماية القانونية لحق الزوجين في خصوصية المراسلات الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي

إن مشاركة الزوجين الحياة الأسرية تولد لديهما شعور بامتلاك كل ما يمتلكه الطرف الثاني في العلاقة، فهل هذا يخول أحدهما التطفل والتجسس على الرسائل الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا ما يدفعنا للعديد من التساؤلات منها هل إذا تمكن أحدهما من التوصل إلى رسائل تمس العلاقة الزوجية كارتكاب أحد الزوجين لخيانة موضحة عبر الرسائل الخاصة ومدعمة بصور قد تعد دليلا لطرف المتضرر على إثبات الخيانة الزوجية أم أن ذلك يعد انتهاك لحرمة الحياة الخاصة وسرية المعلومات هذا ما سنتطرق إليه من خلال العناصر التالية

المطلب الأول: الحماية المقررة قانونا لخصوصية المراسلات الخاصة للزوجين عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

من الناحية القانونية لا نجد نص صريح ينص على خصوصية المراسلات الخاصة للزوجين أو حماية للمواقع في حد ذاتها وضمان عدم سرقة البيانات، ولكن يمكن ضمنا استنتاجها وذلك من خلال التطرق الى الحماية المقررة دستوريا ثم المقررة في قانون الأسرة.

الفرع الأول: الحماية الدستورية لخصوصية المراسلات الخاصة بالزوجين

نصت المادة 46 من الدستور الجزائري¹¹، على حق المواطن في حماية الحياة الخاصة وحماية شرفه، كما مكنه من الحق في سرية مراسلاته واتصالاته الخاصة، وهي لا تمس الا بأمر معلل من السلطة القضائية، وقد وفر المشرع حماية للأشخاص عند معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، وهو ما يعد حق أساسي، وفي حالة الاعتداء على هذه الحقوق يتعرض المنتهك لعقوبات قانونية

¹¹ - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر

إذن من خلال نص المادة أعلاه يتضح بأن المشرع وفر حماية دستورية لخصوصية الرسائل الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وفي حالة انتهاك أحد الزوجين لهذه الخصوصية يمكن معاقبته وفقا للقانون، غير أنه في حالة مساس هذه المراسلات الخاصة بشرف أحد الزوجين يمكن التطلع عليها أو التجسس عليها بأمر من وكيل الجمهورية للجهة القضائية المختصة خاصة في حالة ارتكاب جريمة الخيانة الزوجية والعمل على إثباتها، مع توفير الحماية الشخصية للطرف المستخدم للحصول على المعطيات، إن تم الحصول على هذه المعلومات دون الحصول على ترخيص من وكيل الجمهورية فإن ذلك يعد اعتداء على حق الشخص في حماية رسائله الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما قد يعرضه للمسائلة القضائية ومعاقبته قانونيا. إن نص هذه المادة كان كفيلا بالإلزام بالعديد من الجوانب المتعلقة بحماية المراسلات الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، غير أنه كان من الأفضل تخصيص قانون منفرد للخيانة الزوجية بصفة عامة وتخصيص فصل أو باب فيه لتفصيل في الخيانة الالكترونية والالامام بالمواضيع التي قد تحدث خارج الحالات التي عالجتها المادة الدستورية

الفرع الثاني: حماية خصوصية المراسلات الخاصة للزوجين عبر مواقع التواصل الاجتماعي ضمن قانون الأسرة

لم ينص قانون الأسرة الجزائري على حماية خصوصية الزوجين في المراسلات الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ففي جميع الحالات فقد كان دستور كافي لجميع جوانب الحماية القانونية المقررة لحماية المراسلات الخاصة بما فيها رسائل مواقع التواصل الخاصة بالزوجين، غير أنه يمكن استنباط الحماية المقررة في قانون الأسرة الجزائري من خلال نص المادة 36، فقرة 2¹² السابق ذكرها، والمتعلقة بالمعايشة بالمعروف وتبادل الاحترام والمودة والرحمة

فمتى تم أداء هذا الواجب من طرف الزوجين تم تحقيق الحماية الذاتية لخصوصية المراسلات الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة إذا توافرت الثقة المتبادلة بين الزوجين، وهو ما يساهم في تعزيز هذه الحماية

¹² - قانون رقم 84-11، المصدر السابق

أما إذا كان اعتداء وعدم أداء هذا الواجب من طرف أحد الزوجين مع الشك في ارتكاب خيانة زوجية يمكن لطرف المعني أن يتوجه إلى وكيل الجمهورية لقسم شؤون الأسرة لطلب أمر بالاطلاع على المراسلات الشخصية للزوج الخائن مع توفير الحماية الشخصية للطرف المعني عند الاقتضاء، وفي حالة إثبات الخيانة الزوجية، يمكن متابعته قضائيا

المطلب الثاني: العقوبات المقررة قانونيا لحماية خصوصية المراسلات الخاصة بالزوجين عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ان المشرع الجزائري لم ينص صراحة على عقوبات مخصصة لحماية خصوصية المراسلات المتعلقة بالزوجين عبر مواقع التواصل الاجتماعي الا انه يمكن ان نتطرق من خلال هذا العنصر الى العقوبات المقررة في قانون العقوبات على انتهاك خصوصية المراسلات، وأيضا التطرق الى العقوبات المقررة للخيانة الزوجية.

الفرع الأول: عقوبة انتهاك خصوصية أحد الزوجين على المراسلات الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

إن العقوبة التي يمكن ان يوقعها القاضي في هذه الحالة على الطرف المنتهك بالعقوبة المقررة في المادة 303 من قانون العقوبات¹³، والمتمثلة في الحبس من شهر واحد الى سنة وبغرامة مالية من 500 الى 3.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كان من الاجدر أن يتضمن قانون العقوبات الجديد،¹⁴ على عقوبات صريحة على مثل هذه الجرائم خاصة أمام توجه عصرة جميع القطاعات، وبذلك تتحقق حماية أكبر للأسرة وللعلاقة الزوجية.

الفرع الثاني: عقوبة الخيانة الزوجية

تظهر أهمية هذه العقوبة في حالة حصول الطرف المتضرر من الخيانة الزوجية بسبب مواقع التواصل الاجتماعي وتمكنه من اثبات الخيانة بعد حصوله على رخصة من طرف وكيل الجمهورية، فهنا الطرف

¹³ - الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتعلق بقانون العقوبات الجديدة الرسمية، العدد 703، المؤرخة في 11 يونيو 1966.

¹⁴ - قانون رقم 24-06، المؤرخ في 28 أبريل 2024، المتعلق بقانون العقوبات، الجديدة الرسمية، العدد 4، المؤرخة في 30 أبريل 2024.

المرتكب لهذا الفعل المخل يوقع عليه عقوبة الخيانة الزوجية المقررة بالمادة 339 وتتمثل في عقوبة الحبس من سنة الى سنتين غير ان هذه العقوبة لا توقع الى في حالة ارتكاب فعل الزنا، لذلك كان من الاجدر إدراج ضمن تعديل الجديد لقانون العقوبات جرم الخيانة الزوجية، وتبيان أنواعها، خاصة الخيانة المرتكبة على مواقع التواصل الاجتماعي مع تشديد هذه العقوبات، للحد من هذه الظواهر التي أصبحت منتشرة بكثرة في المجتمع الجزائري.

الخاتمة

مما سبق يمكن القول بأنه حق الزوجين في حماية الخصوصية المعلوماتية لمراسلاته الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حق مضمون قانونيا، وهي حماية أقرها الدستور الجزائري، بصفة غير مباشرة، غير أنه في حالة المساس بحق حماية الشرف، يمكن التجسس أو الاطلاع على هذه الرسائل الخاصة المرسلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بعد الحصول على أمر من وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك. رغم أن قانون الأسرة لم ينص صراحة على حق حماية المعطيات الخصوصية للمراسلات الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي للزوجين، إلى أنه يمكن تحقيق هذه الحماية من خلال أداء واجب المعاملة بالمعروف والاحترام المتبادل المبني على المودة والرحمة، وهي القيم التي حثنا عليها ديننا الحنيف في التعامل بين الزوجين، فمتى توفرت هذه القيم تحققت الحماية الأخلاقية والذاتية لخصوصية المراسلات لزوجين عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

إن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية، قد تكون ذات تأثير سلبي متى استخدمت بشكل لا يفيد العلاقة الزوجية، وهو ما يؤدي إلى تدهور الرابطة الزوجية أو حتى فك هذه الرابطة، كما يؤدي الاستعمال الغير المفيد لمواقع التواصل الاجتماعي إلى العزلة الاجتماعية.

وفي الختام يمكن القول بأن أساس نجاح العلاقة الزوجية وأساس حماية خصوصية المعلوماتية للمراسلات الخاصة عبر مواقع التواصل تتمثل في التحلي بالقيم التي حثنا عليها ديننا الحنيف.

من النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تتمثل في:

- 1- وفق المشرع الجزائري في تعريف الرابطة الزوجية
- 2- حقوق وواجبات الزوجين متبادلة، متى تم أداء الواجب توفر الحق

- 3- مواقع التواصل الاجتماعي ذات تأثير سلبي متى ساء استعمالها
- 4- الفرط في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي يؤثر على التواصل الشخصي بين الزوجين
- 5- الفرط في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من طرف الزوجين قد يؤدي إلى فك الرابطة الزوجية
- 6- الحماية القانونية المقررة لحق الزوجين في حماية خصوصية المعلوماتية للمراسلات الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، هي حماية ضمنية مقررة دستوريا
- 7- الحماية المقررة في قانون الأسرة هي حماية أخلاقية مستتبطة من المعاشرة بالمعروف والاحترام المتبادل بين الزوجين والمودة والرحمة.

الاقتراحات التي يمكن اقتراحها من خلال هذه الدراسة:

- 1- المراسلات عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي تؤدي إلى كشف الخيانة الزوجية ذات طبيعة خاصة، يمكن من المشرع تخصيص تنظيم أو قانون ينظم فيه الخيانة الزوجية بشكل فردي وشامل تحت عنوان عقوبات الخيانة الزوجية وإدراج فصل أو باب خاص بالخيانة الإلكترونية.
- 2- الرفع من حد العقوبات المقررة والتشديد فيها حتى تخف هذه الآفات الاجتماعية
- 3- إعداد حصص توعوية لتوعية الأسرة عن مخاطر الاستخدام غير المفيد لمواقع التواصل الاجتماعي وخاصة للفئات سهلة التأثير خاصة الأطفال على مستوى المدارس وللشباب على مستوى الجامعات وهكذا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

- 1- القرآن الكريم
- 2- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020
- 3- القانون رقم 84-11، المؤرخ في 09 جوان 1984، الجريدة الرسمية، العدد 24، المؤرخة في 12 جوان 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فيفري 2005 .

- 4- قانون رقم 24-06، المؤرخ في 28 أبريل 2024، المتعلق بقانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 4، المؤرخة في 30 أبريل 2024.
- 5- الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتعلق بقانون العقوبات الجريدة الرسمية، العدد 703، المؤرخة في 11 يونيو 1966.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- فارس محمد عمران، الزواج العرفي " وصور أخرى للزواج غير رسمي"، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000
- الرسائل الجامعية:
- 2- ريما زهير، الزواج العرفي وطرق إثباته، رسالة دكتوراه، تخصص قانون أسرة، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011

المقالات العلمية:

- 1- اسمى بقال، عبلة محرز، العلاقة بين استخدام التواصل الاجتماعي والحياة الزوجية (دراسة ميدانية بمدينة وهران - الجزائر)، مجلة التربية والصحة النفسية، المجلد الثامن، العدد 1، جامعة الجزائر
- 2- رشيد بكاي، محمد كروم، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الصحة النفسية والاجتماعية للطفل، مجلة التمكين الاجتماعي، العدد 01، 2019.
- 3- روحاي محمد، رحوي بلحسين عابسية، علاقة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بالعزلة الاجتماعية داخل الاسرة الجزائرية من وجهة نظر الوالدين (دراسة ميدانية على عينة من أسر مدينة الدويرة)، مجلة المعيار، المجلد 14، العدد 02، 2023
- 4- نظيرة عتيق، الحقوق الزوجية بعد التعديل قانون الأسرة 2005 بين الاسترشاد بالعرف والمواءمة التشريعية، مجلة البحث القانوني والسياسي، المجلد 3، العدد 1، 2018

الاشغال والملتقيات:

- 1- سليم مجلخ، وليد بشيشي، حمزة بعلي، أثار شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية، المؤتمر العلمي الدولي: الأنترنت وقضايا المجتمع، يومي 05 و06 نوفمبر، عمان، 2018.